جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة الثانية والعشرون

تدهور العلاقات العراقية – البريطانية

على اثر قرار حكومة الكيلاني بالتريث في قطع العلاقات مع إيطاليا رغم إلحاح السفير البريطاني ، بدأت العلاقات العراقية البريطانية تأخذ بالتأزم ، ولاسيما بعد أن وصل إلى علم الحكومة البريطانية الاتصالات التي أجراها ناجي شوكت مع السفير الألماني في تركيا [فون بابن] .

لقد أدرك السفير البريطاني صعوبة التعاون مع حكومة الكيلاني ، وأخذ يتحين الفرصة لإسقاطها ، وبالمقابل أخذت حكومة الكيلاني تضيق على تحركات الإنكليز، ووسائل دعاياتهم ضد دول المحور متذرعة بعدم رغبة الحكومة بخلق مشاكل لها مع هذه الدول .

وازدادت الأزمة تصاعداً عندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة التي كان بأمس الحاجة لها ، حيث قيدت معاهدة ١٩٣٠ العراق بشراء الأسلحة البريطانية فقط ، فلما وجدت حكومة الكيلاني أن الباب موصود أمامها للحصول على السلاح البريطاني لجأت إلى إيطاليا واليابان لشراء الأسلحة منهما ، وكان رد الفعل البريطاني على خطوة حكومة الكيلاني أن امتنعت الحكومة البريطانية عن شراء القطن العراقي ، رغم تدني أسعاره ، مما دفع بحكومة الكيلاني إلى عقد اتفاقية مع اليابان باعت بموجبها جميع محصول القطن ومحصول التمور لها ، مما أثار غضب الحكومة البريطانية إلى أقصى الحدود ، ولاسيما وأن اليابان كانت قد دخلت الحرب إلى جانب المانيا .

ومن جانب آخر أقدمت حكومة الكيلاني على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، مما أوصل العلاقات بين العراق وبريطانيا إلى أقصى درجات التأزم، بحيث أبلغ السفير البريطاني نوري السعيد بأن الحكومة البريطانية لم تعد تثق بحكومة الكيلاني ، وأن على العراق أن يختار بين الاحتفاظ بحكومة الكيلاني أو الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى .

وهكذا بدأ الصراع المكشوف بين الحكومة البريطانية والسفير البريطاني ، وسارع الكيلاني إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء لبحث التدخل البريطاني السافر بشؤون العراق الداخلية ، وتقرر تقديم احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية على تصرفات سفيرها في بغداد .

ولممارسة المزيد من الضغوط على حكومة الكيلاني لجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة داعية إياها للضغط على حكومة الكيلاني ، وقد اتصل السفير الأمريكي بالكيلاني ، وطلب منه التعاون مع الحكومة البريطانية ، ومنع دعاية الكراهية لبريطانيا بين صفوف الشعب العراقي .

وقد أكد الكيلاني للسفير الأمريكي أن الحكومة لا تنوي الإضرار بالمصالح البريطانية ، وأنها حريصة على تطبيق بنود معاهدة ١٩٣٠ ، لكن شائعات سرت بعد بضعة أيام تقول أن الحكومة العراقية تنوي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا .

لم يستطع نوري السعيد تحمل سياسة الكيلاني ، وهو المتحمس إلى أبعد الحدود إلى تشديد ارتباط العراق بالعجلة البريطانية ، فكتب مذكرة إلى الكيلاني ، وبعث بنسخة منها إلى الوصي عبد الإله ، وإلى السفير البريطاني ، ينتقد فيها سياسة الحكومة تجاه بريطانيا العظمى ، ويتحدث عن فقدان الانسجام والتعاون بين أعضاء الوزارة ، ويحذر من مغبة السير بهذا الطريق ، ويدعو الحكومة إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها .

أما الوصي عبد الإله فقد دعا إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء برئاسته في البلاط ، في ١٧ كانون الأول ، لمناقشة مذكرة نوري السعيد ، وسياسة الحكومة .

وخلال الاجتماع بدت على الوصي علامات الانفعال من سياسة الكيلاني ، حيث تحدث إليه قائلاً:

((إنني ألاحظ أن التآزر بين أعضاء الوزارة القائمة مفقود، والاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر،ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وعلاقاتنا بالحليفة بريطانيا العظمى)) .[١]

وقد رد السيد ناجي السويدي قائلاً أن ليس هناك من خلافات خطيرة تستوجب ذلك، لكن نوري السعيد أصر على موقفه من وجود الخلافات ، وانتهى الاجتماع مع الوصي دون حدوث أي تغير. لم يكد أعضاء مجلس الوزراء يغادرون البلاط الملكي حتى لحق رئيس الديوان الملكي ، السيد عبد القادر الكيلاني ، برشيد عالي الكيلاني ليطلب منه تقديم استقالته بناء على رغبة الوصي ، حرصا على عدم إحراجه مع الإنكليز وكان هذا التصرف من جانب الوصي بناء على طلب الحكومة البريطانية.[٢]

وهكذا بدأت الأزمة بين حكومة الكيلاني والوصي عبد الإله ، وقرر مجلس الوزراء إرسال وفد لمقابلة الوصي، برئاسة رئيس الوزراء الكيلاني ، وعضوية طه الهاشمي . وزير الدفاع . و ناجي شوكت . وزير المالية .

وخلال اللقاء أبلغ الوفد الوصي أن طلب استقالة الوزارة عمل غير دستوري ، وأن ليس من حقه بموجب الدستور أن يقيل الوزارة .

كان رشيد عالي الكيلاني في ذلك الوقت قد أمّن وقوف قادة الجيش العقداء الأربعة، صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، إضافة إلى مفتي فلسطين الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى الضباط القوميين.

وفي ٢١ كانون الأول ١٩٤٠ أعلن الكيلاني أمام مجلس النواب أن العراق دولة مستقلة ، وعليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية ، وأمانيه القومية ، وينبغي أن لا ينجرف وراء ما لا يتلاءم مع هذه المصالح والأماني ، وان الحكومة حريصة على عدم القيام بأي عمل يجر العراق إلى شرور الحرب والمساس بسلامة البلاد .

وعلى أثر ذلك قطع السفير البريطاني أي صلة له بالحكومة ورئيسها ، وأخذت صلاته تجري مع الوصي بصورة مباشرة ، متخطيا الحكومة الشرعية ورئيسها .اشتدت الأزمة داخل مجلس الوزراء ، ولاسيما بين نوري السعيد ، المتحمس للإنكليز، وناجي شوكت ، المعارض لهم ، واقترح طه الهاشمي لحل الأزمة أن يستقيل نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة ، وبالفعل قدم نوري السعيد استقالته من الوزارة في ١٩ كانون الأول ، فيما قدم ناجي شوكت استقالته في ٢٥ منه . لكن الوصي رفض التوقيع على الاستقالة مطالباً رشيد عالي الكيلاني بتقديم استقالة وزارته ، لكن تدخل العقداء الأربعة أجبر عبد الإله على توقيع استقالة الوزيرين ، وأسندت وزارتيهما إلى ناجي السويدي ، وعمر نظمي وكالة .

لم يرضي هذا الإجراء السفير البريطاني الذي كان يلح على استقالة الوزارة ، مشدداً ضغطه على الوصي عبد الإله ، الذي أخذ يمتنع عن توقيع الإرادات الملكية والقوانين والمراسيم والأنظمة .

وأخيراً أخذ يحرض الوزراء على الاستقالة من الحكومة ، واستمر الوصي في ضغطه على الكيلاني بأن أرسل بطلب الوزير عمر نظمي في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٠ ، وطلب منه

إبلاغ الكيلاني بأنه سيستقيل من الوصاية إذا لم تقدم وزارة الكيلاني استقالتها حتى ظهر يوم الغد .[٣]

أما مجلس الوزراء فقد عقد اجتماعاً في اليوم التالي ، ٢٦ كانون الأول لمناقشة الأزمة ، ولم يحضر الوزيران المستقيلان ، وخلال الاجتماع فاجأ الوزراء جميعاً رئيس الوزراء بتقديم استقالاتهم من الوزارة ، ما عدا رؤوف البحراني ، مما تسبب في إحراج الكيلاني الذي حاول جاهداً تثنيهم عن الاستقالة .

الهوامش

(١) عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٥، ص ١٦٩

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦ .

(٣) المصدر نفسه،ص ١٤٣.

المصادر

١.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.

٢.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية(١٠ جزء).

٣.عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث(٣ جزء).

٤.عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية(مجلد ١-٣).

٤.فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.

٥.جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.

٦.فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.

٧.عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨.

٨.فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩.جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠.ستيفن همسلي لونكريكك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠.